دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل

د/ البشير عبد الكريم*
جامعة الشلف–الجزائر

Résumé

Ce travail a pour objectif de répondre à la problématique suivante « lequel des deux taux est le plus crédible pour indiquer l'efficacité du marché du travail, le taux de chômage ou le taux d'emploi ? en d'autres termes, nous avons tenté de répondre aux questions suivantes :

1. Le taux de chômage est-il un bon indicateur du plein emploi ?
2. le taux d'emploi est-il plus crédible que le taux de chômage pour refléter l'efficacité du marché du travail ?
3. les statistiques fournies par l'enquête nationale sur l'emploi, sont-ils crédibles ?

Grâce aux outils analytiques théoriques et aux déductions empiriques, on est arrivé aux résultats suivants :

4. l'appui sur le taux de chômage pour expliquer l'efficacité du marché du travail est erroné. De préférence on utilise le taux d'emploi pour décrire le marché du travail et évaluer les politiques économiques.
5. il faut être prudent lors de l'analyse des données statistiques concernant le marché du travail en générale et le taux de chômage en particulier, car les conditions contraignantes du processus de l'enquête qui aboutissent à des résultats qui sous-estiment le niveau du chômage ; sans oublier que ce dernier ne reflète guère la situation de l'emploi des ressources.
6. l'économie Algérienne a pu contrecarrer les effets néfastes du taux d'activité et la croissance de la population sur le chômage durant les années 2004 et 2006.

* أستاذ محاضر أ. جامعة الشلف.مايل: AK_elbachir@yahoo.fr

مقدمة

أحاول في هذه الورقة البحثية أن أجيب على تساؤل رئيسي وهو "أي المعدلين أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق الشغل، أهو معدل البطالة أم العمالة؟ وبشكل أدق سأبرهن على صحة أو خطأ الفرضيات التالية والمنبثقة من هذا التساؤل باستخدام الأدوات التحليلية النظرية والاستنتاجات الميدانية:

- إن معدل البطالة يعبر عن حالة التشغيل في البلد.
- إن معدل العمالة أكثر مصداقية من معدل البطالة للتعبير عن فعالية سوق العمل.
- الإحصائيات الخاصة بالبطالة والتشغيل والمتحصل عليها من الاستطلاع الوطني حول التشغيل هي تقديرات جيدة.

للإجابة على التساؤل الرئيسي والبرهان على صحة أو خطأ الفرضيات السابقة، سوف أتطرق في البداية إلى بعض المؤشرات الهامة والخاصة بسوق الشغل من بينها معدل البطالة، النشاط، العمالة والشغل، حيث سأقوم بتحليل التطورات الميدانية لهذه المعدلات ثم إيجاد العلاقات فيما بينها وأخص بالذكر العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة من جهة ومعدل البطالة ومعدل النشاط من جهة أخرى، ثم استنتاج مدلولات هذه المؤشرات من خلال البيانات الإحصائية.

لمزيد من المعرفة حول حساب معدل البطالة ميدانيا، تم التطرق إلى المراحل التي يتم فيها الاستطلاع الوطني حول التشغيل وما هي الكيفية التي يتم بها حساب القوى العاملة والمؤشرات الخاصة بها في كل مرحلة. لم أكتف بهذا، بل حاولت انتقاد النتائج المتوصل إليها بعد انتهاء التحقيق بطريقة موضوعية وكيف أنها تقوم بالتقدير الزائد للتشغيل والناقص للبطالة، ثم استخدمت العلاقة الرياضية الخاصة بتوازن سوق الشغل بين العرض والطلب لحساب المساهمة الميدانية في البطالة لكل من نمو العمالة، السكان في سن العمل ومعدل النشاط.

أولا: القوى العاملة، مكوناتها، مؤشراتها وتطوراتها الميدانية

1-1: السكان والقوى العاملة: إن مجموع السكان (PT) يتكون من فئتين، فئة بلغت السن القانونية للعمل (16-59) ونطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل (PAT) وفئة أخرى لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته (أقل من 16 سنة أو أكثر من 60 سنة)، ويقسم السكان كذلك إلى سكان ينتمون للقوى العاملة (PA) وسكان خارج القوى العاملة (PNA)

ويطلق الاقتصاديون على هذين الصنفين السكان النشطين وغير النشطين. إن القوى العاملة تشمل السكان في سن العمل الذين يصرحون أنهم يزاولون أو يبحثون عن نشاط مهني لقاء أجر. يعتبر السكان العاطلون من السكان النشطين في سوق العمل رغم أنهم لا يزاولون أية وظيفة لأنهم يبحثون عن العمل ولم يجدوه ولهذا فهم نشطين لا يعملون، وعليه فالسكان النشطون يشملون كل القوى العاملة والمستعدة لإنتاج السلع والخدمات، أما غير النشطين يشملون الأفراد الذين سنهم يقل عن 16 سنة (لا يسمح لهم القانون بالعمل)، السكان في سن العمل الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة، التلاميذ والطلبة بدون مهنة وظيفية، النساء في البيت والمتقاعدون والعاجزون عن العمل.

إن سوق العمالة يهتم فقط بالقوى العاملة(السكان النشطون) والتي تتكون من الأفراد المشتغلين (PO) بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل (STR)، أما السكان العاملون أو القوى العاملة المستخدمة هي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة، أما العاطلون فهم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه والذين يبحثون عن العمل عند الأجر السائد و لم يجدوه.

من التحليل السابق، نستنتج العلاقات التالية التي تربط بين السكان ومكونات القوى العاملة:

1. عدد السكان الإجمالي = عدد السكان النشطين + عدد السكان غير النشطين

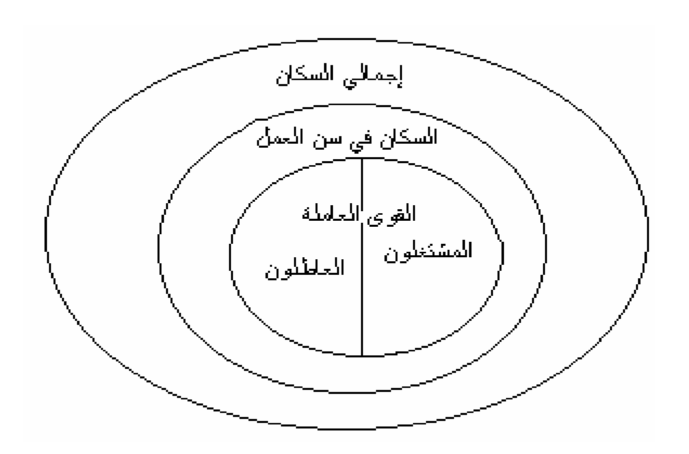
$$PT = PA + PNA \quad .....(1)$$

2. عدد السكان النشطين = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين

$$PA = PO + STR \quad .....(2)$$

لو مثلنا المجموعات السابقة في دوائر، فإن دائرة السكان تحوي دائرة السكان في سن العمل وهذه الأخيرة تحوي القوى العاملة التي بدورها تحوي العاطلين والمشتغلين:

الشكل 1: مخطط السكان والقوى العاملة



إن الدائرة أعلاه توضح أن السكان النشطين أو القوى العاملة محتواة في السكان الذين هم في سن العمل وتتكون من الأفراد العاملين بـــأجر والأفراد الذين عملوا على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية (رغم تصريحهم أهم بدون عمل أثناء المقابلة) بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل بأجر في أي وقت، كما تشمل الأفراد الذين هم في الخدمة الوطنية[1]. إن الفترة المرجعية تحدد قبل البدء في عملية التحقيق وعادة ما تكون في الأسبوع الذي يسبق العملية بشهر أو شهرين على أكثر تقدير.

نظرا لاختلاف النظم والتشريعات المعمول بها من دولة لأخرى، فإن المكتب العالمي(BIT) للعمل وحَّد المصطلحات الخاصة بسوق الشغل، كما بيَّن طرق التحقيقات (الاستطلاعات) التي تهدف لقياس هذه المؤشرات حتى يكون بالإمكان إجراء مقارنات دولية.

1–2: مكونات القوى العاملة: العاملون والعاطلون:

1–2–1: العاملون: إن حجم الطلب على العمل أكبر دائما من حجم المناصب المستخدمة (عدد العاملين) لأنه يشمل المناصب المملوءة والمناصب الشاغرة. إن توزيع العاملين على قطاعات النشاط الاقتصادي، المناطق الجغرافية، النوع، العمر أو الشهادة لا يعبر فعلا عن هيكل الطلب على العمالة إلا في حالة ضعف معدل البطالة الاحتكاكية والهيكلية، لكنه يعكس إلى حد ما هذا الهيكل. فحتى تكتمل معرفة مكونات جانب الطلب، ينبغي أن نُعرِّف خصائص المناصب الشاغرة. وللأسف، فإن الديوان الوطني للإحصائيات لا يقوم بهذه المهمة،

لكن الوكالة الوطنية للتشغيل تعطي حجم الشواغر عن طريق الفرق بين مجموع عروض العمل المقدمة إلى الوكالة خلال فترة زمنية ومجموع عروض العمل المنفذة خلال نفس الفترة (عادة ما يكون الفصل). لكن هذا الحجم لا يعكس عدد المناصب الشاغرة الفعلية نظرا لوجود عدد لا يستهان به من المنشآت ومن أصحاب الأعمال لا تمر أصلا من الوكالة الوطني لملإ وظائفها الشاغرة، فعلى سبيل المثال، إن 69.5% من الباحثين عن الشغل والذين اتخذوا إجراءات فعلية من أجل البحث على الوظيفة، مروا مباشرة من المؤسسات، أما نسبة الذين سجلوا أنفسهم في وكالات التشغيل بلغت 63.6% فقط في سنة 1997[2].

إن السكان العاملين حسب المكتب العالمي للعمل يشمل مجموع الأفراد من الجنسين الذين صرحوا أنهم زاولوا نشاطا اقتصاديا بالمقابل على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية رغم تصريحهم أنهم عاطلون خلال فترة المسح، نساء في البيت أو أفراد غير نشطين (الأصناف الثلاث الأخيرة يطلق عليها السكان النشطين الهامشيين)، وينتمي كذلك أفراد الخدمة الوطنية لفئة العاملين[3]. لو أردنا المرور إلى حجم السكان العاملين المدنيين، نطرح حجم أفراد الخدمة الوطنية من حجم الاستخدام.

1-2-2: العاطلون: تُعرَّف البطالة بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة للعمل، وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة. إن الذين لا يعملون بالمقابل (أجر نقدي أو عيني) لكنهم يرغبون في العمل هم المتعطلين (STR)، هؤلاء تعطلوا إجباريا وليس اختياريا، وينقسم هؤلاء إلى أفراد سبق لهم العمل وتعطلوا لسبب من الأسباب (STR_2) وأفراد دخلوا أول مرة سوق العمل (STR_1) أي:

$$STR = STR_1 + STR_2 \quad .....(3)$$

إن السكان العاطلين حسب مفهوم المكتب العالمي للعمل يشمل مجموع الأفراد القادرين على العمل والذين هم في سن العمل وقد صرحوا خلال المقابلة[4]:

- أنهم بدون عمل بمعنى أنهم لم يزاولوا أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية (كل الأفراد الذين عملوا على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع الذي يسبق التحقيق لا يعتبرون من العاطلين).
- أنهم مستعدين للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما (في حالة المرض يمدد الأجل إلى شهر).

- أنهم يبحثون عن العمل بشكل جدي (اتخذوا الإجراءات الفعلية). إن شرط البحث الجدي عن العمل لا يأخذ بعين الاعتبار في تعريف المكتب الدولي للعمل في حالة الدول التي يكون فيها معدل تغطية المصالح العمومية للشغل ضعيفا[5] أي في حالة عجز الاقتصاد على توفير مناصب الشغل.
- أنهم بدون عمل ومستعدين له وقد وجدوا عملا سيشغلونه لاحقا.
- إن حالة التعطل لها عدة أسباب من بينها فقدان العمل أو ترك العمل أو العودة للقوى العاملة (الأفراد الذين سبق لهم المشاركة في القوى العاملة ويعودون الآن بعد فترة من عدم المشاركة) أو دخول القوى العاملة لأول مرة، وعليه فهناك عدة أسباب للبطالة، أسباب خاصة بالأفراد الذين سبق لهم العمل وتعطلوا وأسباب خاصة بالأفراد الذين دخلوا أول مرة سوق العمل.

إن سبب تعطل الذين دخلوا أول مرة سوق العمل أي تحولوا من خارج القوى العاملة إلى داخلها و لم يتمكنوا من إيجاد منصب شغل بعد البحث عليه يرجع بالدرجة الأولى إلى الركود الاقتصادي (قلة الاستثمارات وعدم استيعابها لليد العاملة الفائضة) ولذلك يعتبر هذا التعطل تعطل إجباري وتسمى بطالة هؤلاء الأفراد بالبطالة الدورية أو الظرفية. ويوجد نوعين آخرين من البطالة وهما البطالة الإحتكاكية والهيكلية، ونقصد بالأولى انتقال الأفراد بين الوظائف للبحث عن الوظيفة الملائمة وهذا يستغرق وقتا يكون فيه الفرد في حالة عطالة إلى غاية إيجاد الوظيفة المناسبة، أما الثانية فهي عدم التوافق بين مؤهلات الأشخاص الباحثين عن العمل ومتطلبات المناصب المعروضة وبالتالي فإن ملأها يتطلب بعض الوقت حتى يتدرب الأفراد لكسب متطلبات الوظائف الشاغرة. إن البطالة الإحتكاكية والهيكلية تشكل ما يسمى بالبطالة الطبيعية وهي موجودة حتى في حالة التشغيل الكامل وبالتالي لا يمكن القضاء عليها وإنما التخفيف من حدتها عن طريق توفير المعلومات الخاصة بالمناصب الشاغرة والتي تسمح بتسهيل اللقاء بين العارضين لخدمات العمل وطالبيها بالنسبة للنوع الأول، وتسهيل التكوين والتدريب بالنسبة للنوع الثاني.

أما الأفراد الذين سبق لهم أن عملوا، فهناك عدة أسباب لتعطلهم أهمها: انتهاء العقد، الفصل الفردي أو الجماعي، انتهاء نشاط المؤسسة، انتهاء الورشة(Fin de chantier)، والتي تؤدي كلها إلى تعطل إجباري، أما الاستقالة أو التوقف عن العمل فهي سبب من أسباب التعطل الاختياري إن لم تكن تحت الضغوطات.

1-3: مؤشرات سوق العمالة: معدل النشاط، العمالة، الشغل والبطالة:

1-3-1: معدل النشاط (TA): يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفرادا لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل. لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش بالإضافة إلى معتقدات المجتمع. يعطى هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$TA = \frac{PA}{PAT} .....(4)$$

ويتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في البسط والمقام أي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل، ونذكر من بينها:

2. القوانين التي تحكم سن العمل المسموح به والمدة الإجبارية للتعليم.
3. القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل(سن التقاعد العادي والمسبق).
4. مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.
5. الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود أو انتعاش.
6. نظام التأمين على البطالة.
7. معدل الزيادة الطبيعية للسكان وتطور مؤشر الأمل في الحياة.

1-3-2: معدل الشغل (TO) ومعدل العمالة (TE): إن معدل الشغل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم، ومقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص. فعلى سبيل المثال، كان كل فرد عامل في الجزائر يعيل تقريبا 6 أفراد في سنة 1996 وأصبح يعيل 4 أفراد فقط في سنة 2006[6] وهذا يدل على تحسن سوق العمالة من جهة وميول الأفراد إلى الاعتماد على النفس من جهة أخرى. أما معدل العمالة (TE) فهو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي تعتبر من أهم الموارد. نعبر رياضيا على كل منهما بالصيغ التالية:

$$TO = \frac{PO}{PT} \ldots (5), \quad TE = \frac{PO}{PAT} \ldots (6)$$

1-3-3:معدل البطالة: يعرّف معدل البطالة (TC) كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أي:

$$TC = \frac{STR}{PA} \ldots (7)$$

إذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة. إن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة. لكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب[7]:

2. هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين لا يبحثون عن عمل أو الذين توقفوا عن البحث بعد أن يئسوا من الحصول على وظيفة فهؤلاء الأفراد ليسوا مضمنين في عدد العاطلين.
3. إحصاءات البطالة لا تفيدنا عن مستويات كسب العمل الخاص بالأفراد العاملين، وعما إذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر أم لا.
4. ينتمي العديد من العمال العاطلين إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلا، فكثيرا منهم من الشباب وهم عادة ليسوا بالعائل الأول للأسرة.
5. الكثيرين من العمال العاطلين يحصلون على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم من العمل، سواء تعويضات حكومية للبطالة أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة.
6. بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعطينا أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، إنما معدل العمالة أو معدل الشغل هو الذي يعطينا فكرة عن هذه النسبة.

1-4: التطور الميداني لمؤشرات سوق العمالة الجزائرية ودلالاتها:

1-4-1: تطور السكان، السكان في سن العمل، القوى العاملة ومكوناتها: لننتقل الآن من التحليل النظري إلى التحليل الميداني ونحاول أن نفسر تطورات مؤشرات سوق العمالة وما

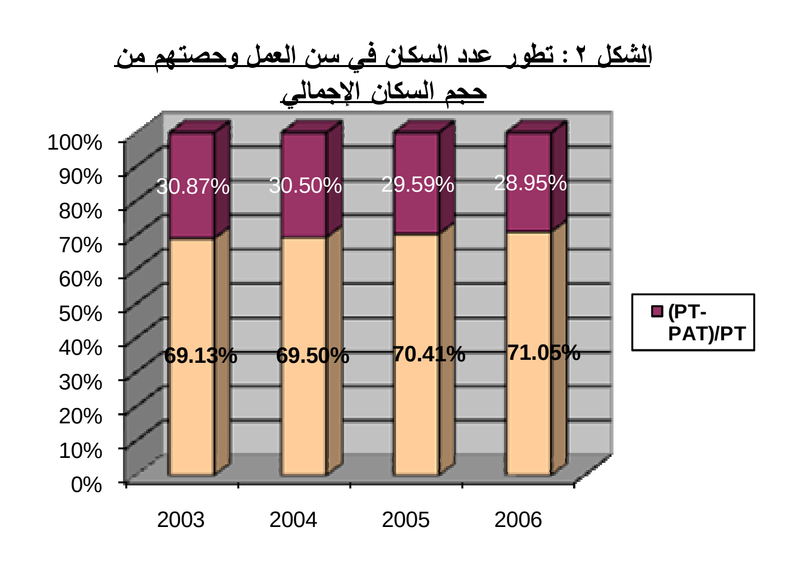
هي أهم العوامل التي ساهمت في هذه التغيرات ونبدأ بطبيعة الحال بتحليل تطور السكان والسكان في سن العمل لأنهما مصدر القوى العاملة. إن الجدول أسفله يبين لنا تطور كل من حجم السكان الكلي، السكان في سن العمل وحصتهم من السكان، السكان خارج سن العمل وحصتهم من السكان، القوى العاملة ومكوناتها من المشتغلين والعاطلين:

الجدول رقم 1: تطور السكان، السكان في سن العمل، القوى العاملة ومكوناتها (2003–2006)

t	PAT	PT-PAT	PT	PAT/PT	(PT-PAT)/PT	PA	PO	STR
03	22015894.5	9832105.53	31848000	69.13%	30.87%	8762326	6684056	2078270
04	22493933.5	9870066.51	32364000	69.50%	30.50%	9469946	7798412	1671534
05	23170731.7	9735268.29	32906000	70.41%	29.59%	9500000	8100000	1500000
06	23787400	9693600	33481000	71.05%	28.95%	10109645	8868804	1240841

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، أما النسب فقد تم حسابها من طرف الكاتب.

حتى يتبين لنا هذا التطور بشكل أوضح، فضلنا استخدام المدرجات التكرارية المُجمَّعة حتى نبين تطور حصة السكان في سن العمل من حجم السكان الكلي:



إن البيان أعلاه يوضح أن نسبة السكان في سن العمل من حجم السكان الإجمالي كانت متزايدة خلال الفترة 03-06، ويرجع السبب الأول إلى تناقص المعدل الطبيعي لنمو السكان. ونتوقع إثر هذه الزيادة، ارتفاع حجم القوى العاملة نتيجة ارتباطها القوي بفئة السكان في سن العمل. في حالة عجز الاقتصاد على توفير مناصب شغل إضافية كافية لتغطية العجز الناتج عن زيادة عرض الاستخدام، فإن ذلك ينعكس على تفاقم حدة البطالة واستخدام ناقص للموارد البشرية. فهل كان الاقتصاد الجزائري معافى حتى يستطيع أن يواجه هذا العرض الفائض؟ إن تطور البيانات الإحصائية الخاصة بالقوى العاملة تجيبنا على هذا التساؤل. لنمثل هذه البيانات بيانيا كما تظهره المنحنيات في الشكل أسفله:

الشكل 3 : تطور القوى العاملة، المشتغلين و العاطلين خلال الفترة 2006-2003

إن المنحنى الممثل لتطور العاطلين يظهر أن حجم هؤلاء في انخفاض مستمر ويدل ذلك على عافية الاقتصاد وقدرته على توفير مناصب الشغل، وخاصة أن الفرق بين حجم السكان النشطين والمشتغلين أصبح يتقلص مع مرور الزمن وهذا يدل على أن العمالة أصبحت تنمو بوتيرة أسرع من القوى العاملة وهذا ما يقلص الفارق بينهما ويجعل العاطلين في عد تنازلي. حتى نتأكد من صحة الاستنتاجات السابقة، نقوم بتوضيح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة من جهة ومعدل البطالة ومعدل النشاط من جهة أخرى. إن الجدول التالي يبين تطور كل من معدل البطالة، النشاط، العمالة ومعدل الشغل:

الجدول رقم 2: تطور معدلات البطالة، النشاط، العمالة والشغل من 03 إلى 06

t	TC	TA	TE	TO
03	23.7	39.8	30.36	20.99
04	17.7	42.1	34.67	24.10
05	15.3	41	34.96	24.62
06	12.3	42.5	37.28	26.49

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

عند قراءتنا للجدول، نخلص إلى أن الاقتصاد بدأ يخطو خطوات سريعة نحو الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية من خلال انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل العمالة. ورغم تحسن أداء سوق العمل فإن معدل البطالة مازال عاليا بدليل أن كل دول الإتحاد الأوربي لها معدل بطالة أقل من هذا المعدل في سنة 2006 ما عدا بولونيا الذي بلغ فيها هذا المعدل 13.8% [8] وهي حديثة العهد بالإتحاد، وبالمثل فإن معدلا العمالة والنشاط ما زالا تحت المستوى المطلوب مقارنة ببعض الدول المتقدمة. إن الجدول أسفله يبين الفرق الشاسع بين معدلات الجزائر وكندا على سبيل المثال:

الجدول رقم 3: مقارنة معدلات سوق الشغل الجزائرية مع الكندية في سنة 2006

الدولة	TC	TA	TE
كندا	6.3	67.2	63.0
الجزائر	12.3	42.5	37.28

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات كندا.

فعلى الرغم من تحسن مؤشرات سوق الشغل الجزائرية لكنها مازالت بعيدة عن المستويات المقبولة والمعقولة، فمعدل البطالة مازال مرتفعا ومعدلات النشاط والعمالة مازالت منخفضة. إن معدل البطالة الذي يعكس إلى حد ما مستوى الاستخدام الكامل ما زال كبيرا رغم ضعف معدل النشاط وبتعبير آخر فإن هناك عدد كبير من السكان في سن العمل غير نشطين ولا يبحثون عن العمل ولو أصبحوا نشطين لكان هذا المعدل أكبر وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري ما زال عاجزا على توفير العدد الكافي من الوظائف.

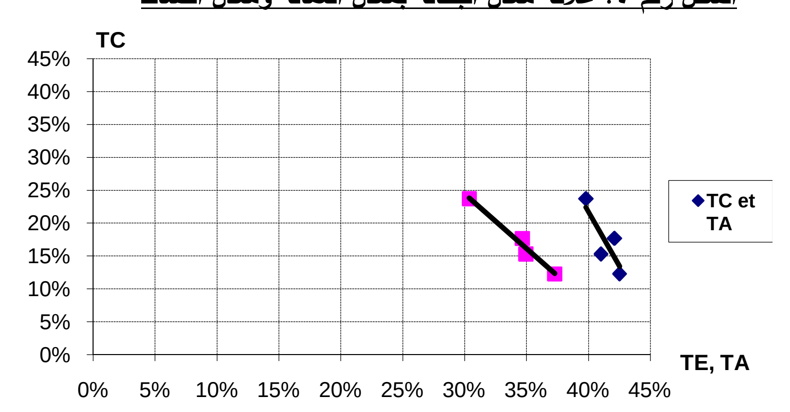
وإذا قارنا معدل النشاط في بلادنا مع الدول المتطورة نلاحظ أنه في هذه الأخيرة يكاد يقترب من الواحد، مما يدل على أن جميع السكان في سن العمل يعتبرون من السكان

النشطين بعكس الحالة عندنا بحيث أن هذا المعدل لا يتجاوز النصف مما يدل على أن معظم الأفراد لا يحبون العمل (يوجد أسباب أخرى منها: التقاليد، اليأس، الظرف الاقتصادي) رغم أن الإسلام يجعل العمل في مرتبة الفريضة، وعلى الرغم من المستوى المتدني لمعدل النشاط، فإنه أصبح ينمو عبر الزمن ولكن بوتيرة بطيئة. إن هذه الزيادة ناتجة بشكل أساسي من الزيادة في معدل نشاط النساء، وهذا ما يدفعنا للتساؤل التالي: هل ارتفاع معدل نشاط النساء يرفع من معدل البطالة الكلي بصفة عامة وبطالة الرجال بصفة خاصة؟

لو أجبنا على هذا السؤال بالنظر فقط إلى جانب العرض لكان بالإيجاب نظرا لزيادة اليد العاملة المعروضة ومنافسة النساء للرجال على الوظائف الموجودة. أما إذا نظرنا لجانب الطلب فإن الجواب يكون بالسلب لأن عمل المرأة يوفر مناصب شغل جديدة كالخدمات المنزلية، روضات الأطفال، المطاعم، تنشيط القطاع الصناعي وخاصة إنتاج الأدوات الكهرومنزلية، الخ. إن الدليل على ما قلناه هو وجود دول ذات معدلات للنشاط النسوي مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة كالدول الاسكندنافية، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة.

1-4-2: العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة والنشاط: لنحلل العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل النشاط من جهة ومعدل البطالة ومعدل العمالة من جهة أخرى. إن الشكل أسفله يبين بوضوح التناسب العكسي بين معدل البطالة ومعدل النشاط من جهة ومعدل البطالة ومعدل العمالة من جهة أخرى:

الشكل رقم ٤ : علاقة معدل البطالة بمعدل العمالة ومعدل النشاط



إن المنحنيات في الشكل أعلاه لها أكثر من دلالة نوجزها في النقاط التالية:

1. إن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل العمالة تدل على أن البطالة ستنخفض مستقبلا إذا كان للاقتصاد القدرة على خلق مناصب الشغل.

2. إن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل النشاط تظهر للوهلة الأولى أن زيادة معدل النشاط تُخفِّضُ من معدل البطالة وإذا أمعنَّا النظر في الشكل نجد أن هذا غير صحيح لأنه بين سنتي 2004 و 2005 انخفض معدل النشاط وانخفض معه معدل البطالة وفي نفس الفترة كان معدل العمالة ثابتا تقريبا مما يوحي أن العلاقة الحقيقية بين معدل البطالة والنشاط هي علاقة طردية وليست عكسية، ولما كان معدل العمالة متزايدا كانت العلاقة عكسية وهذا يدل على أن معدل العمالة يؤثر بالإيجاب على معدل البطالة في حين أن معدل النشاط يؤثر بالسلب لكن قدرة الاقتصاد على توفير مناصب الشغل كانت أقوى من تدفق الأفراد من خارج القوى العاملة إلى داخلها.

3. كان معدل العمالة ثابتا تقريبا بين سنتي 2004 و 2005 وكان الفرق بينهما ربع نقطة بينما كان الفرق بين معدلات البطالة أكثر من نقطتين وهنا يظهر نوع من التناقض، إذ كيف ينخفض معدل البطالة بأكثر من نقطتين مع العلم أن الاقتصاد بقي على ما هو عليه من حيث قدرته على توفير مناصب الشغل ونحن نعلم في السابق أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة هي علاقة عكسية، فأين الخلل وأي المعدلين أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق الشغل؟

إن معدل العمالة يتحسن بمجرد تحول الأفراد من التعطل إلى الشغل أو من خارج القوى العاملة إلى الشغل وبالتالي فإن هذا المعدل يعبر بالفعل عن مدى استخدام الاقتصاد لليد العاملة. أما معدل البطالة فينخفض بمجرد انخفاض الأفراد العاطلين ولا يعني هذا أنهم تحولوا بالضرورة إلى أفراد مشتغلين، ومن المحتمل أن يتحول جزء منهم إلى خارج القوى العاملة وعليه فإن انخفاض معدل البطالة لا يعني انتعاش الاقتصاد إلا إذا تصاحب مع زيادة معدل العمالة. من التحليل السابق يظهر جليا أن انخفاض معدلات البطالة أحيانا لا تدل على تحسن الاقتصاد إن لم تكن مصحوبة بارتفاع معدلات العمالة وبالتالي فإن الاعتماد على هذا المؤشر يكون مضللا، أما تحسن معدلات العمالة يؤدي حتما إلى انخفاض معدل البطالة ويعكس بالفعل الحالة الجيدة للاقتصاد والتي يقترب فيها من التشغيل الكامل وتنخفض فيها فجوة أوكيون. إذن، يكون من الأولى استخدام معدل العمالة للدلالة على فعالية سوق العمالة وسياسات التشغيل بدلا من معدل البطالة.

ثانيا: الاستطلاع الوطني حول التشغيل والنقائص المتعلقة بقياس البطالة

2-1: مراحل الاستطلاع الوطني حول التشغيل: إن الاستطلاع الوطني حول التشغيل هو العملية الأساسية لقياس حجم وهيكل العمالة والبطالة في الجزائر ويسمح بجمع المعلومات الخاصة بالقوى العاملة، وعادة ما يجرى كل سنة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر وتكون الفترة المرجعية عبارة عن الأسبوع الأول من شهر سبتمبر. تتكون العينة العشوائية المختارة من عدد كبير من العائلات موزعة على مجموع التراب الوطني ويتم التحقيق مع الأفراد المكونين للعائلة والذين يتجاوز سنهم 15 سنة بالمقابلة المباشرة مع المستجوَب.

لتقدير القوى العاملة ومكوناها المتمثلة في المشتغلين والعاطلين يقوم المحققون بإتباع ثلاثة مراحل مع الأخذ بعين الاعتبار التعاريف الصادرة من المكتب العالمي للعمل والتي تطرقنا لها سابقا:

1) في المرحلة الأولى يطلب من الأفراد الذين يفوق سنهم 15 سنة توضيح حالتهم الشخصية عن طريق طرح السؤال الأساسي التالي "ما هي حالتك الشخصية؟" خلال الأسبوع المرجعي المختار مع توضيح طرق الإجابات على السؤال كالتالي:

- مشتغل (OCC): الفرد الذي يمارس نشاطا معينا مقابل أجر نقدي أو مادي.
- بدون عمل ويبحث عنه (STR): الفرد الذي لا يعمل ويبحث عن العمل (عاطل).
- في الخدمة الوطنية (SN): أي في الخدمة العسكرية.
- المرأة في البيت (FAF): المرأة التي لا تمارس أي نشاط اقتصادي سوقي وتهتم بشؤون البيت فقط.
- طالب أو تلميذ (ETU/ECO): الفرد المنشغل بالدراسة فقط.
- متقاعد أو صاحب معاش (RET/PENS): الفرد الذي لا يمارس أي نشاط اقتصادي سوقي ويعيش من التقاعد أو من المنحة.
- آخر غير نشيط (AUT): الفرد الذي لا يمارس أي نشاط سوقي ولا يمكن تصنيفه في أي من العناوين السابقة.

بعد التصريحات العفوية للمستجوبين، تحصل الجهة المحققة على تقييم أولي للقوى العاملة:
عدد المشتغلين ويساوي إلى عدد الأفراد الذين صرحوا أثناء المقابلة أنهم يعملون بما فيهم الأفراد في الخدمة الوطنية:

$$OCC1 = OCC + SN$$

عدد الأفراد العاطلين الذين سنهم يتراوح بين 16 و 59 سنة وصرحوا أنهم بدون عمل ويبحثون عنه:

$$CHOM_1 = STR$$

ومنه نحصل على حجم القوى العاملة والتي تتكون من المشتغلين والعاطلين:

$$ACT_1 = OCC_1 + CHOM_1$$

2) المرحلة الثانية والتي يطلب فيها للمرة الثانية من الأفراد الذين لا ينتمون إلى مجموعة المشتغلين بما فيهم أصحاب الخدمة الوطنية إذا ما مارسوا نشاطا سوقيا على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعي، فإذا أجابوا بنعم فقدوا الحالة الشخصية الأولى وأدمجوا مع العاملين وإلا حافظوا على نفس الحالة الشخصية الأولى وعليه فإن حجم السكان المشتغلين، العاطلين والنشطين يعطى بالعلاقات التالية:

$OCC_2 = OCC_1 +$ (المجيبين بنعم من الفئات الأخرى)

$CHOM_2 = CHOM_1 -$ (المجيبين بنعم من فئة العاطلين)

$$ACT_2 = OCC_2 + CHOM_2$$

3) في المرحلة الثالثة يطلب من العاطلين عن العمل الذين لم يمارسوا نشاطا سوقيا خلال الأسبوع المرجعي هل يبحثون بالفعل عن العمل أم لا؟ فإذا كانوا يبحثون بالفعل فإنهم يعتبرون كعاطلين وإلا فإنهم يدمجون مع غير النشطين الآخرين وبالتالي فإن مكونات القوى العاملة تكون كالتالي:

$$OCC_3 = OCC_2$$

$CHOM_3 = CHOM_2 -$ (العاطلين الذين صرحوا أنهم لا يبحثون عن العمل)

$$ACT_3 = OCC_3 + CHOM_3$$

4) توجد مرحلة رابعة تنفَّذ من طرف المحققين لكن الإدارة التقنية المكلفة بالسكان والتشغيل لا تأخذها بعين الاعتبار وهي متعلقة باستجواب العاطلين عن العمل هل هم يبحثون عن العمل بشكل جدي أم لا وبعبارة أخرى هل اتخذوا الإجراءات الفعلية أم لا؟ إن شرط البحث الجدي عن العمل لا يأخذ بعين الاعتبار في تعريف المكتب الدولي للعمل في حالة الدول التي يكون فيها معدل تغطية المصالح العمومية للشغل ضعيفا[9] كالجزائر لأن سوق العمالة في الجزائر غير مهيكل بشكل جيد ونعني يذلك عدم وجود مؤسسات قادرة على تغطية عروض العمل وطلبات العمل على المستوى الوطني.

2-2: حدود البيانات الإحصائية الناتجة من الاستطلاع الوطني: لا بد من الحيطة والحذر عند تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بسوق الشغل بصفة عامة ومعدلات البطالة بصفة خاصة لأنها لا تعكس البطالة الحقيقية. فلو رجعنا لمراحل الاستطلاع لاكتشفنا أن هناك تضخيم في عدد المشتغلين وتقزيم لعدد العاطلين من عدة أوجه:

1. إن معدل البطالة لا يعكس بالضرورة حالة التشغيل في البلد ويمكن أن يزيد وينقص بدون أن يتغير عدد المشتغلين ولهذا لا بد من الحيطة والحذر عند قراءة هذا الرقم ولا نعتمد عليه بل نعتمد على معدل العمالة وهو أكثر دلالة على حالة الاقتصاد إن كان قريب من التشغيل الكامل أم لا.

2. إن تصاحب انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل العمالة لا يعني بالضرورة تحسن حالة التشغيل، وربما يرجع ذلك إلى زيادة أشكال بعض الوظائف غير العادية كالعمل لبعض الوقت، العمل المؤقت، العمل غير المضمون. ويدخل في هذا الصنف كذلك العاطلون الذين عملوا على الأقل ساعة خلال الأسبوع المرجعي، فإن إدماجهم في فئة المشتغلين رغم أنهم عاطلون في الوقت التي تمت فيه المقابلة يرفع عدد المشتغلين ويقلص من عدد العاطلين، ففي سنة 2004 بلغ عدد العاطلين الذين يدخلون في هذا الصنف 175849 وهو رقم لا يستهان به.

3. إن اشتراط البحث الفعلي عن العمل في بلد يتميز ببطالة عالية وعجز على توفير مناصب الشغل غير مقبول من الناحية المنطقية لأن هذا الشرط بالنسبة للعاطلين غير مجد ويعتبر ضياع للوقت. فقد بلغ عدد هؤلاء العاطلين 237727 في سنة 2004. فلو أضيف لهذا الشرط اتخاذ الإجراءات الفعلية والجدية لأصبح عدد هؤلاء أكبر ولتقلص عدد العاطلين بمقدار 163710، والحمد لله أن الشرط الأخير لا يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء الاستطلاع الوطني.

4. وجود عدد لا يستهان به من الأفراد العاطلين الذين لا يدمجون في الإحصاءات الرسمية رغم أنهم عاطلون نتيجة اليأس أو الإحباط وهذا راجع إلى قلة عروض العمل (قلة مناصب العمل الشاغرة)، فبعد البحث الحثيث من طرف الشاب على وظيفة وعدم التوفيق في ذلك يصاب باليأس والإحباط ويتوقف عن البحث عن العمل وبذلك يخرج من دائرة القوى العاملة.

5. جزء من العمالة غير المصرح بها التي تعمل في اقتصاد الظل تصرح أثناء المقابلة أنها عاطلة وتبحث عن العمل بجدية حتى تحافظ على منحة البطالة من جهة والأجر من جهة

أخرى وبالتالي تحسب مع العاطلين وعلاوة على ذلك فإن سخاء هذه المنحة يجعل بعض الأفراد يبحثون عن العمل بنية الاحتفاظ بها وليسوا بحاجة إلى عمل، فصنف من هؤلاء الأفراد ينتمي في حقيقة الأمر إلى خارج القوى العاملة وصنف آخر ينتمي إلى فئة المشتغلين، حيث أن الأول سيتوقف عن البحث بمجرد توقيف المنحة والثاني سيشتغل وهو عاطل في الوقت الحالي لأنه يرى أن المنحة أحسن من التعويض في هذه الوظائف.

6. إن معدل البطالة يختلف من مرحلة إلى مرحلة ويكون أعلى في المرحلة الأولى ويبدأ في التناقص تدريجيا حتى يصل مستواه الأدنى في المرحلة الأخيرة. إن الإشكالية المطروحة في هذا السياق هي أي هذه المعدلات يعكس البطالة الحقيقية، فإذا أخذنا سنة 2004 على سبيل المثال، فقد قُدِّر معدل البطالة في المرحلة الأولى بـــ 22.1% وفي الثانية بـــ 19.7% وفي الثالثة بـــ 17.7%، ولو أخذنا المرحلة الرابعة بعين الاعتبار لأصبح هذا المعدل 16.2%. إن الفرق بين أقصى وأدنى معدل هو 6 نقاط، لكن الإحصاءات الرسمية تعلن دائما أدنى معدل وهو في الحقيقة رقم مضلل لأنه يقصي البطالة اليائسة التي توقفت عن البحث والبطالة التي لا تبحث فعليا لأن فرص التوظيف ضعيفة.

7. إن تصنيف الأفراد في سوق العمالة إلى ثلاث فئات: العاطلون، العاملون وخارج القوى العاملة غير واضحة المعالم فقد يوجد تداخل بين الفئات الثلاث، بين البطالة والعمالة، البطالة وخارج القوى العاملة والعمالة وخارج القوى العاملة. إن بعض الأفراد يعملون لبعض الوقت أو في وظائف مؤقتة أو صرحوا بأنهم اشتغلوا على الأقل ساعة خلال الفترة المرجعية فكل هؤلاء يصنفون مع فئة المشتغلين في حين أنهم عاطلين كليا أو جزئيا ويوجد أفراد آخرون خارج القوى العاملة وهم في حقيقة الأمر عاطلون والسبب في ذلك يعود إلى عدم البحث عن العمل إما لأن فرص التوظيف ضئيلة بالنسبة لهم أو ليأسهم من وجود وظيفة، كما يوجد أفراد يختارون العمل الأقل وقتا ورغم ذلك يصنفون مع المشتغلين بالإضافة إلى أفراد يعملون في الخفاء وغير مصرح بهم وهم في حقيقة الأمر مشتغلون لكنهم لا يصنفون في أي من الفئات الثلاث.

8. لا بد أن أشير في الأخير أن كل العوامل التي سبقت تعمل على التقدير الناقص للبطالة في حين يعمل العامل الخامس على تضخيم البطالة لكن تأثيره ضعيف مقارنة بالعوامل الأخرى وبالتالي فإن المُحصِّلة النهائية لهذه العوامل هو الحصول على تقديرات ناقصة لمعدل البطالة ناهيك عن أن هذا الأخير لا يعكس حالة التشغيل في البلد.

ثالثا: مصدر البطالة

3–1: العلاقة النظرية لمصدر البطالة: إن حجم البطالة يساوي إلى الفرق بين السكان النشطين والسكان المشتغلين:

$$STR = PA - PO \Rightarrow PA = E + STR$$

إن القانون أعلاه يمكن كتابته بطريقة بديلة:

E + STR   (*)=TA(PAT)

بحيث:

TA: معدل النشاط

PAT: حجم السكان في سن العمل

وحسب تعريف معدل البطالة فإن هذا الأخير يعطى بالعلاقة التالية:

$$(**)\ TC = \frac{STR}{E+STR} \Rightarrow E + STR = \frac{STR}{TC}$$

بتعويض (**) في (*) نحصل على ما يلي:

$$TA_t \times PAT_t = \frac{STR_t}{TC_t} \Rightarrow TA_t \times PAT = \frac{PA-PO}{TC}$$

$$\Rightarrow TA\times PAT = \frac{TA\times PAT - PO}{TC} \Rightarrow TA\times PAT(TC-1) = -PO$$

$$\Rightarrow TA\times PAT = \frac{PO}{1-TC}$$

بإدخال اللوغاريتم على الطرفين نحصل على ما يلي:

$$\ln TA + \ln PAT = \ln PO - \ln(1-TC)$$

إذا كان معدل البطالة يقترب من الصفر فإن نهاية المقدار التالي تساوي[10]:

$$\lim_{TC\to 0}(1-TC) \approx -TC$$

ومنه فإن التفاضل الكلي للعلاقة أعلاه هي كالتالي:

$$dTC = d\ln PAT + d\ln TA - d\ln PO$$

$$\Rightarrow dCT = \frac{dPAT}{PAT} + \frac{dTA}{TA} - \frac{dPO}{PO} \Rightarrow dCT_t = P\dot{A}T_t + T\dot{A}_t - P\dot{O}_t \ ...(8)$$

إن العلاقة السابقة تدل على أن التغير في معدل البطالة يتأثر بثلاث عوامل:

- الحد الأول عبارة عن معدل نمو حجم السكان في سن العمل وهذا الحد يمثل العامل الديمغرافي.
- الحد الثاني عبارة عن نمو معدل النشاط وهذا الحد يمثل العامل السوسيولوجي أوالاجتماعي.
- الحد الثالث عبارة عن معدل نمو العمالة وهذا الحد يعكس مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي فهذا العامل هو عامل اقتصادي.

ويمكن القول أن الحدين الأولين يمثلان جانب عرض العمالة والحد الأخير يمثل جانب الطلب على العمالة فزيادة العرض سواء تعلق الأمر بزيادة حجم السكان في سن العمل أو معدل النشاط يزيد من حدة البطالة، أما زيادة طلب العمالة الناتجة من قدرة الاقتصاد على خلق مناصب الشغل تحد من هذا المشكل، فإذا كانت قدرة الاقتصاد أقوى من العامل الديمغرافي والسوسيولوجي واستمرت الحالة على هذا المنوال فإن البطالة سوف تتقلص مع الزمن وتصل إلى مستواها الطبيعي.

3-2: قياس مساهمة المصادر الثلاث في البطالة: لحساب مساهمة كل مصدر من المصادر الثلاث في البطالة، نحتاج إلى معدلات نمو كل منهم. إن الجدول أسفله يعطينا كلا من تغير البطالة، معدل نمو النشاط، السكان في سن العمل والعمالة:

الجدول رقم 4: نمو معدلات البطالة، النشاط، السكان في سن العمل والعمالة من 2003 إلى 2006

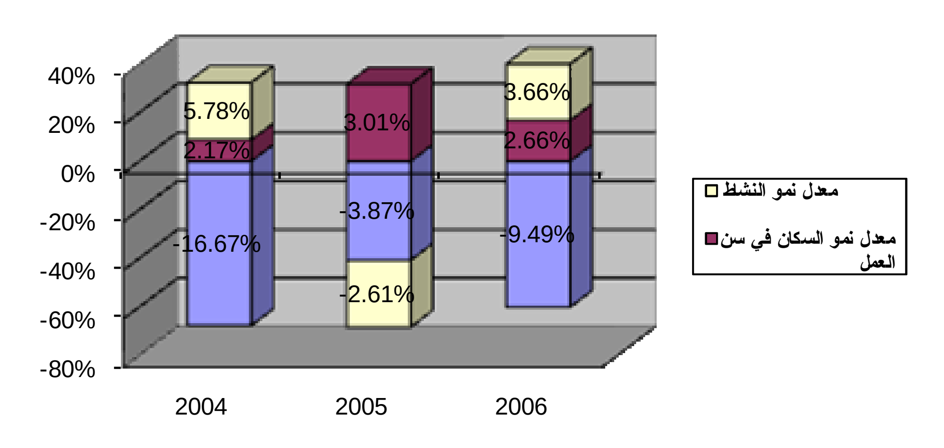
السنوات	لوغاريتم (1-معدل البطالة)	تغير البطالة	نمو معدل النشاط	معدل نمو السكان في سن العمل	معدل نمو العمالة	مجموع المصادر الثلاث
2003	27.05%					
2004	19.48%	-7.57%	5.78%	2.17%	-16.67%	-8.72%
2005	16.61%	-2.87%	-2.61%	3.01%	-3.87%	-3.47%
2006	13.12%	-3.48%	3.66%	2.66%	-9.49%	-3.17%

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على الجداول السابقة

إن قراءة الجدول تبين أن قيم مجموع العوامل الثلاث لا تساوي بالضبط قيم تغير البطالة، لكنها تقترب منها كلما انخفض معدل البطالة لأن العلاقة السابقة مبنية على أساس اقتراب قيمة البطالة من الصفر.

لكي نبين بشكل واضح مساهمة كل عامل من العوامل الثلاث في البطالة، نقوم بتمثيل هذه المساهمات في شكل مدرج تكراري مجمَّع والذي يظهر في الأسفل:

الشكل رقم 5: مساهمة المصدر الثلاث في البطالة



من الواضح أن مساهمة معدل نمو العمالة كان الأكبر خلال السنوات الثلاث وكان هو السبب الرئيسي في تراجع معدل البطالة، لكن مساهمته كانت ضعيفة خلال سنة 2005 ولولا دعم معدل النشاط له الذي من المفروض أن يكون معاكسا له لتوقعنا ارتفاع معدل البطالة. إن الاقتصاد كان له من القوة بحيث استطاع التصدي للأثر السلبي لكل من معدل النشاط ومعدل نمو السكان في سن العمل خلال سنة 2004 و 2006 وإن كان هذا الأخير أقل ضررا على تدهور سوق العمالة نظرا لتزايده المتواضع.

خاتمة:

بعد تطرقنا لبعض المؤشرات الهامة الخاصة بسوق الشغل من بينها معدل البطالة، النشاط، العمالة والشغل والتطورات الميدانية لها ثم إلى المراحل التي يتم فيها الاستطلاع الوطني حول التشغيل وما هي الكيفية التي يتم بها حساب القوى العاملة والمؤشرات الخاصة بها في كل مرحلة، توصلت إلى النتائج الهامة التالية:

1. إن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل العمالة تدل على أن البطالة ستنخفض مستقبلا إذا كان للاقتصاد القدرة على توفير مناصب الشغل.
2. إن الاعتماد على معدل البطالة في تفسير فعالية سوق الشغل يكون مضللا، بل من الأولى استخدام معدل العمالة للدلالة على فعالية هذه السوق وفعالية سياسات التشغيل.
3. لا بد من الحيطة والحذر عند تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بسوق الشغل بصفة عامة ومعدلات البطالة بصفة خاصة لأنها لا تعكس البطالة الحقيقية، لأن الشروط المقيدة لعملية الاستطلاع تؤدي إلى الحصول على تقديرات ناقصة لمعدل البطالة ناهيك عن أن هذا الأخير لا يعكس حالة التشغيل في البلد.
4. إن الاقتصاد الجزائري كان له من القوة بحيث استطاع التصدي للأثر السلبي لكل من معدل النشاط ومعدل نمو السكان في سن العمل على البطالة خلال سنة 2004 و2006.

الهوامش:

[1]: مصدر هذا التعريف المكتب العالمي للعمل (BIT) ومأخوذ من المجلة الإحصائية:
Activité, Emploi & Chômage au 3[ème] trimestre 2004, n°411, ONS, Septembre 2004, p5.

[2] : Activité, Emploi & Chômage au 3[éme] trimestre 1997, p4.

[3]: نفس المرجع السابق، ص1.

[4] : Frédéric Teulon, Travail et emploi, p10.

[5] : Activité, Emploi & Chômage au 3[éme] trimestre 1997, p1.

[6] :حسبنا هذه النسبة بقسمة عدد السكان على عدد المشتغلين في سنة 1996 وسنة 2006

[7] : رونالد إيرنبرج و روبرت سميث، اقتصاديات العمل، تعريب الدكتور فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الريـــاض، 1994،، ص 578.

[8]المصدر : OCDE

[9] : Activité, Emploi & Chômage au 3[éme] trimestre 1997, p1.

[10] Pierre Cahuc, André zylberberg; Le marché du travail, De Boeck Université, Bruxelles, 2001, p 373.